اسعار القمح، ممّا هدّد المزارعين بكارثة اقتصادية. وأشار سليمان طوقان الى ان منطقة كيليكيا، التي كانت خاضعة في ذلك الحين للاحتلال البريطاني ايضاً، منعت استيراد الطحين الاجنبي لاتاحة المجال للمزارعين المحليين لتصريف منتوجهم الزراعي. كما طالب ميشيل بيروتي بالافساح في المجال للشركات المعنيّة لتقديم طلبات من أجل الحصول على امتيازات للاستثمار في فلسطين. ويبدو ان السلطات البريطانية، انتظاراً لاقرار نظام الانتداب على فلسطين ومعاهدة السلام مع تركيا، كانت تمنع تقديم أية عروض للحصول على امتيازات لاستثمار موارد البلاد الطبيعية. وللرد على هذا الطلب، قدّم رئيس دائرة التجارة والصناعة بياناً الى الجلسة التاسعة[٢٣] للمجلس الاستشاري، بتاريخ ١٤/٦/١٩٢١، أعلن فيه استعداد الحكومة للنظر الى عروض من أجل الحصول على امتيازات لخدمة المنفعة العامة، وذلك ضمن الشروط التالية:

١ ـ عدم الموافقة على منح أي امتياز لشخص، أو لشركة، بهدف السيطرة على موارد البلد الطبيعية، أو انشاء أي نوع من الاشغال والخدمات العامة الاّ ضمن ترتيبات تقضي بألاّ تتجاوز الارباح التي سيتمّ توزيعها من قبل هذا الشخص، أو الشركة، معدّلاً معقولاً من الفائدة على رأس المال المستثمر. وفي حال تجاوز الارباح هذا المعدّل، فان الفائض سيتمّ استخدامه لصالح أهالي فلسطين، وبموافقة الادارة.

٢ ـ لن يتمّ، في الوقت الحاضر، منح أي امتياز للتنقيب عن المعادن، أو حقول النفط.

٣ ـ تمشّياً مع بنود معاهدة سيفر، لن يتمّ منح أي امتياز يتعارض مع امتياز آخر سبق منحه قبل تاريخ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٤ (تاريخ دخول تركيا رسمياً الحرب الى جانب المانيا) من جانب الحكومة التركية، أو أية سلطة محلية تركية لرعايا دول الحلفاء، أو الشركات التابعة لهم.

هذه الشروط التي وضعتها سلطات الانتداب على النشاط الاقتصادي الاستثماري في فلسطين سرعان ما تبيّن مدى هشاشتها عندما تسرّبت انباء الى الصحافة المحلية عن محادثات جارية منذ العام ١٩٢٠، بين ادارة صموئيل واسحق روتنبرغ، بدعم من المنظمة الصهيونية العالمية، من أجل الحصول على امتياز لتوليد الكهرباء في فلسطين، واستغلال مياه نهر الاردن لهذه الغاية.

والى جانب قضايا الاسعار، وحرية الاستيراد والتصدير، والرسوم الجمركية، والاستثمارات، والمطالبة بانشاء مصارف للاقراض الزراعي والتجاري، اهتمّ المجلس الاستشاري، أيضاً، بموضوع الموازنة السنوية. وكان الاجراء المتّبع يقضي بأن يقوم السكرتير المالي باعداد مشروع الموازنة المقبلة، بالتشاور مع المندوب السامي ورؤساء الدوائر، ويتمّ، بعد ذلك، ارساله الى لندن للموافقة عليه من قبل وزارة المستعمرات وغيرها من الجهات المعنيّة؛ ثمّ يعاد مشروع الموازنة الى القدس مع ملاحظات وزارة المستعمرات واقتراحاتها بحذف، او تخفيض، بعض البنود، وهكذا الى ان يتمّ الاتفاق بين القدس ولندن. وبعد ذلك، يعرض مشروع الموازنة على المجلس الاستشاري لمناقشته والموافقة عليه. هذه العملية المطوّلة كانت تعني، عملياً، عرض مشروع الموازنة على المجلس الاستشاري بعد شهرين، أو ثلاثة، من بدء السنة المالية في الاول من نيسان (ابريل) من كل عام. وبالتالي، فان أية ملاحظات، او اقتراحات، يعرضها اعضاء المجلس بشأن الموازنة كانت، في معظم الاحيان، تبقى مجرد حبر على ورق، أو يجرى تأجيلها الى السنة التالية، ممّا أفقدها الكثير من الفعالية والتأثير، وخلق استياء شديداً بين الاعضاء غير الرسميين، خاصة العرب منهم.

والى جانب ذلك، تناولت جلسات المجلس الاستشاري العديد من المواضيع التفصيلية